مطالبات كردستان بزيادة نسبة الموازنة سببها المناطق المتنازع عليها

حكومة الإقليم: بغداد لا تملك الحقّ في القرارات الاستثمارية كلّها

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عزا مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروازي المطالبات الكردية بشأن زيادة حصة الإقليم الى ٢٥٪ من الموازنة العامة الى وجود ١٦ وحدة ادارية من المناطق المتنازع عليها تستحصل موازنتها من الاقليم ، في وقت اكدت حكومة الاقليم عدم احقية الحكومة الاتحادية بالقرارات الاستثمارية ،لاسيما النفطية منها .

وقال بروازي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): ان مطالبة الإقليم بزيادة حصته من الموازنة الى ٢٥٪ يأتي بسبب وجود وحدات ادارية ميزانيتها على الإقليم وهي غير تابعة له، مشيراً الى ان: ١٦ وحدة ادارية تأخذ ميزانيتها من حكومة الإقليم وهي غير تابعة له ويطلق عليها(المناطق المتنازع عليها).

وأضاف بروازي : أن رواتب وخدمات هذه الوحدات على حكومة الإقليم وبالتالي فإن الإقليم بحاجة الى الزيادة المشار اليها جراء ذلك، وتابع بالقول:"طالبنا في وقت سابق باجراء تعداد سكاني من أجل تحديد نسبة السكان ومعرفة حاجتهم من الميزانية،إلا أن هناك أطرافا لا تريد اجراء التعداد، لاسيما هناك مدن تم تغيير الديمغرافية فيها لأغراض وأجندات معينة وخاصة في كركوك.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان قد طالب بزيادة حصة إقليم كردستان من الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ . وبين سليمان في تصريح صحفي ان تخصيص ١٧٪ من مجمل الموازنة المالية للعام المقبل لا يكفي لاحتياجات إقليم كردستان مع الزيادة الحاصلة في أعداد نفوس الإقليم، لافتاً الى ان القوى الكردية ستطالب بزيادة حصة الإقليم لنسبة تتراوح من ٢٠-٢٥٪ من الموازنة المالية للعام المقبل لسد احتياجات الإقليم".

يذكر أن حصة إقليم كردستان من الموازنة المالية للأعوام الماضية كانت ١٧٪ من اجمالي تلك الموازنات.

في غضون ذلك قالت حكومة إقليم كردستان ان الحكومة الاتحادية لا تملك الحق في جميع قرارات الاستثمار في العراق، مشيرة إلى أن الدستور يعطي الإقليم الحق في توقيع عقود النفط مع الشركات الأجنبية.

وقال مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في الحكومة فلاح مصطفى في تصريحات صحافية، إن "الحكومة الاتحادية في بغداد لا تملك الحق في الاستئثار بجميع القرارات في العراق"، مبينا أن "الدستور الفيدرالي الدائم يعطي حكومة الإقليم الحق في توقيع عقود النفط مع الشركات الأجنبية".

وأضاف مصطفى أن "إقليم كردستان لن يتنازل عن هذا الحق الدستوري"، لافتا إلى أن "الإقليم حرم في السابق من التمتع بثرواته وحق التصرف بها بسبب السياسات الفاشلة للنظام البعثي المنحل".

وأكد مصطفى أن "الإقليم يولي اهتماما كبيرا بتطوير قطاعات الصناعة والثروات لديه"، معتبرا أن "ذلك يصب في مصلحة الإقليم والعراق على حد سواء".

ويدور خلاف منذ فترة طويلة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد بشأن حقول النفط في الشمال، حيث تعتبر الأخيرة العقود الموقعة بين الإقليم وشركات نفط عالمية غير قانونية.

وأعلن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في تصريح له، أمس الأول، عن المضي قدما في التعاقد مع شركة اكسون موبيل للتنقيب عن النفط في أراض تعود إداريا لمحافظة نينوى.

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد نفى، في ١٢ تشرين الثاني الماضي الموافقة على إبرام عقود للتنقيب عن النفط بين شركة اكسون موبيل الأميركية وإقليم كردستان، مؤكداً أن الوزارة أبلغت الشركة موقفها الرافض لتوقيع هذه العقود، فيما فندت وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم الأمر، مؤكدة أن الإقليم وقع اتفاقاً مع شركة النفط الأميركية في ١٨ تشرين الأول الماضي بشأن ستة قطاعات استكشاف.

وأعلنت وزارة النفط ١٧ تشرين الثاني الماضي أن شركة أكسون موبيل ستخسر ١٥٠ مليون دولار جراء تعاقدها مع إقليم كردستان، وفيما بينت أن الشركة لم ترد حتى اليوم على تلك العقود، أكدت أن قانون النفط والغاز في حال إقراره فلن يضفي أي شرعية على العقود المخالفة، كما حذرت الشركة من فسخ العقد الذي وقعته معها في وقت سابق لتطوير حقل غرب القرنة بالبصرة.

خبير: إخراج العراق من البند السابع سيساهم بتفعيل المنظومة المصرفية

□ بغداد/ وكالات

دعا الخبير الاقتصادي قاسم الخزرجي الحكومة الى ضرورة التحرك صوب القوى الاقتصادية الدولية للعمل على اخراج العراق من البند السابع لآثارها الكبيرة في تنمية الاقتصاد المحلي.

وقال الخزرجي لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): ان قيود البند السابع تحمل الكثير من الجوانب السلبية على الاقتصاد العراقي وتنميتة، مشيراً الى :أنها تحد من التعاملات المالية بين البنوك العراقية سواء كانت حكومية او خاصة و البنوك العالمية .

وأضاف الخزرجي: إن البند السابع حجّم حركة تعامل البنوك العراقية في الداخل حصرا، مبينا :أن القطاع الخاص المحلي لا يمكنه استيراد التقنيات والمعدات المتطورة عبر البنوك المحلية، لأنها لا تستطيع فتح اعتمادات مالية في البنوك العالمية، وتابع: أن أغلب بنوك دول الجوار، الأهلية منها وذات الإمكانات المالية المحدودة يمكنها التعامل مع بنوك عالمية كبيرة ، في الوقت الذي تجد قطاعنا المالي بعيداً عن نظيره العالمي.

يذكر أن البند السابع وضع اشارة لدى جميع البنوك العالمية تفيد بإنهاء اي تعامل مع قطاع المال العراقي، وبذلك دخل ميدان المصارف المحلي دوامة العزلة الدولية .

مستشار: إعفاء المزارعين عن جزء من أقساط القروض

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مستشار رئيس الوزراء للشؤون الزراعية حسين جابر عن توجه جديد لدعم أصحاب المشاريع الزراعية التي يصل إنتاجها الى مستويات تنهض بالعملية الزراعية.

وقال جابر لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : عملنا باتجاه الإعفاء عن جزء من أقساط القروض الزراعية المترتبة على المزارع، وأن يستخدم منظومات الري بالرش والتنقيط ليصل بالإنتاج الى الف كغم للدونم الواحد من المحاصيل الستراتيجية، مشيراً الى أن هذه الخطوة من شأنها تشجيع شريحة واسعة على العودة بالإنتاج الى مستوياته السابقة، وتابع: أن المبادرة الزراعية توفر أنواعا مختلفة من الآلات الزراعية وتقنيات الري المتطورة الى الفلاحين عبر المبادرة الزراعية.

وأضاف هناك تنسيق مع الجمعيات الدولية لنشر ثقافة ترشيد الاستهلاك لمياه الري، عبر توظيف التقنيات الحديثة في هذا المجال ، لافتاً الى أن تبني طرق الري الحديثة يساهم الى حد كبير في رفع الإنتاج الزراعي، لأنه يوفر الكمية المناسبة من الماء للنبات، كما يمكن إضافة الأسمدة الكيماوية السائلة الى الماء ليصل الى النباتات دون هدر.

يذكر أن المبادرة الزراعية تعمل على توفير التقنيات الحديثة ومن مناشئ عالمية مختلفة، وتصل المزارعين عبر قروض المبادرة الزراعية. كما أن استخدام تقنيات الري الحديث جاء بنتائج ايجابية في محاصيل عدة، ومنها وصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي كالطماطة في موسمها.

صراع منطقتي اليورو والدولار

تطبيقات العملة الاوربية شابتها إخفاقات و تحتاج إلى وحدة سياسية

□ العواصم/ وكالات

قال احد مهندسي العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) جاك ديلور ان تطبيقات وممارسات اليورو شابتها اخطاء واخفاقات منذ البدء بتداول العملة الاوروبية في عام ١٩٩٩.

واضاف ديلور، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية، ان الضعف الاقتصادي لبعض الدول الاعضاء في اليورو لم يأخذ حصته الكافية من الاهتمام والدراسة عند انطلاق اليورو. واوضح ديلور، في مقابلة مع صحيفة الديلي تلغراف البريطانية ، أن بعض البلدان سمح لها بانتهاك قوانين وأنظمة الانضباط النقدي في مجموعة اليورو.

واتهم ديلور قادة الاتحاد الاوروبي بالتقاعس وعدم التحرك في الوقت المناسب للسيطرة على الازمة.

وأيد ديلور الرأي القائل ان البنك المركزي والعملة المركزية من دون وحدة سياسية مركزية مقدر لهما ان يبقيا غير مستقرين من البداية، في اشارة الى تحذيرات سياسيين واقتصاديين بريطانيين من هذه الظاهرة.

واتهم ديلور الذي عمل رئيسا للمفوضية الأوروبية من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٥، المانيا بأنها اكبر عائق في الوصول الى حل سريع وحاسم لازمة الديون الاوروبية. وكانت برلين قد تعرضت للنقد بسبب رفضها السماح للبنك المركزي الاوروبي بطبع المزيد من العملة الاوروبية لشراء سندات حكومية من البلدان المتأزمة ضمن منطقة اليورو، بدعوى الخشية من تضخم غير محسوب.

ويذكر ان المستشارة الألمانية انجيلا ميركل كانت قد بدأت سلسلة من المحادثات هذا الاسبوع لمحاولة إنقاذ اليورو من خلال وضع تصور لوحدة مالية امتن واقرب بين دول المنطقة.

وقالت ميركل، في كلمة أمام البرلمان الألماني مؤخرا، ان الاوضاع بالنسبة لليورو صارت على المحك، مؤكدة ان مستقبل اليورو مرهون بمزيد من الوحدة الاوروبية.

وعلى صعيد ذي صلة دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي المانيا للتعاون مع بلاده لضمان استقرار اوروبا.

و قال ساركوزي انه سيلتقي مع المستشارة الالمانية انجيلا ميركل الاثنين القادم لطرح مقترحات تهدف الى "ضمان مستقبل اوروبا".

وحذر الرئيس الفرنسي من ان عملية التكامل الاقتصادي ستكون طويلة وشاقة، لكنه وعد بان فرنسا لن تتخلى عن سيادتها.

وقال ساركوزي ان اليورو لا يمكن ان يستمر ما لم تتكامل اقتصادات منطقة اليورو اكثر فاكثر.

واكد الرئيس الفرنسي ان اوروبا بحاجة الى "اعادة تأسيس" على ان تكون فرنسا والمانيا في القلب منها لضمان "منطقة استقرار".

واضاف: "علينا مواجهة من يتشككون في استقرار اليورو ويراهنون على انهياره بالتضامن الكامل. ان فرنسا تجاهد من اجل ان يكون لاوروبا صوت مسموع في عالم الغد".

واشار ساركوزي الى ان هناك حاجة للانضباط المالي الشديد وان تفرض عقوبات قاسية على الدول التي لا تلتزم بمسؤولياتها.

ودافع الرئيس الفرنسي بشدة عن الاجراءات التي اتخذها لمواجهة مشكلة الديون الفرنسية، قائلا ان على بلاده ان توقف الشك في قدرتها على تسديد ديونها لتفادي استهداف المضاربين لها.

واعترف ساركوزي بان رد فعل اوروبا على مشاكل الديون لم يكن سريعا بما يكفي، وقال ان فرنسا والمانيا اتفقتا على الحاجة لاتفاقية اوروبية جديدة تحكم العلاقات بين دول الاتحاد.

الا انه رفض الاقتراح الالماني بان توضع ميزانيات الدول في بروكسل وتراقب من قيادة الاتحاد الاوروبي.

وذكرت مصادر اعلامية مطلعة ان خطاب نيكولا ساركوزي كان تقييما كئيبا لازمة منطقة اليورو واعترافا بان قادة دول اليورو لم يتصرفوا بسرعة لحل المشاكل.

وكان ساركوزي قد اعرب من قبل عن اعتقاده بان اوروبا تتطور في مسارين بسرعتين مختلفتين وهذا امر حتمي حيث ان التكامل الاقتصادي سيكون مستحيلا مع توسع الاتحاد الاوروبي الى ٣٠ عضوا.

وجاء خطاب تولون وسط تحذيرات المحللين من ان فرنسا ربما تفقد تصنيفها الائتماني الممتاز نتيجة انكشاف مصارفها على ازمة الديون الاوروبية.

ويلتقي ساركوزي مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في باريس الجمعة القادم .

وتشعر بريطانيا بالقلق من ان اوروبا بسرعتين يمكن ان تجعلها على الهامش مع الدول التي لم تشارك في العملة الاوروبية الموحدة، اليورو.

ويعقد زعماء دول الاتحاد الاوروبي قمة في بروكسل الاسبوع المقبل يعتبرها المحللون حاسمة بالنسبة لجهود مواجهة مشكلة الديون.

في غضون ذلك قال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي ان البنك المركزي الأوروبي لا يستطيع أن يتصرف خارج نطاق تفويضه الذي يفرض عليه استقرار الأسعار.

وأضاف أن برنامج البنك لشراء السندات الحكومية كان "مؤقتا" و"محدودا" لمواجهة ازمة الديون التي تعانيها بعض دول منطقة اليورو.

وقال مخاطبا البرلمان الأوربي أثناء تقديمه التقرير السنوي للبنك إنه لا يجب أن يطلب منه القيام بأعمال خارج نطاق اتفاقية تأسيسه، مضيفا "علينا أن نفهم أن البنك المركزي الأوروبي يستطيع أن يتعامل فقط في هذا الإطار وأنه سيكون من الخطأ أن يتعامل خارجه".

يذكر أن دراغي كان يشغل منصب رئيس بنك إيطاليا و تولى رئاسة البنك المركزي الأوروبي الشهر الماضي.

وأوضح ان قيام مؤسسته بشراء السندات الحكومية لم يكن الهدف منه خلق سيولة أو دعم الحكومات، ولكن لضمان أن القرارات التي يأخذها البنك بشأن معدلات الفائدة يتم نقلها بسلاسة إلى اقتصاد منطقة اليورو.

و يواجه البنك المركزي الأوروبي ضغوطا شديدة للقيام بالمزيد لحل أزمة ديون منطقة اليورو المتزايدة. وثارت خلافات بين الدول الأوروبية بشأن سياسة شراء السندات الحكومية لمساعدة الدول المتعثرة.

و طالب مسؤولون حكوميون بتوسيع هذه العمليات باعتبارها المصدر الأخير الفعال في تقديم القروض لحماية الحكومات المثقلة بالديون من تقلبات أسواق السندات.

لكن التقديرات أشارت الثلاثاء الماضي إلى أن البنك المركزي الأوروبي قد فشل في التعامل مع السيولة الزائدة التي تم ضخها في الأسواق بواسطة برنامج شراء السندات، وسط مخاوف من أن مزيدا من السيولة قد يؤدي إلى زيادة التضخم.

وجاءت تصريحات دراغي بعد يوم من تحرك أكبر البنوك المركزية في العالم لتوفير تمويلات لمقدمي القروض ودعم النظام المالي العالمي في محاولة جادة لمواجهة أزمة ديون منطقة اليورو.

وقالت البنوك المركزية في منطقة اليورو، وفي كندا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة وسويسرا انها ستقلل من كلفة توفير الدولار للبنوك، مما بعث برسالة طمأنة حول العالم.